

حاشية على شرح العصام للوضعية

6723

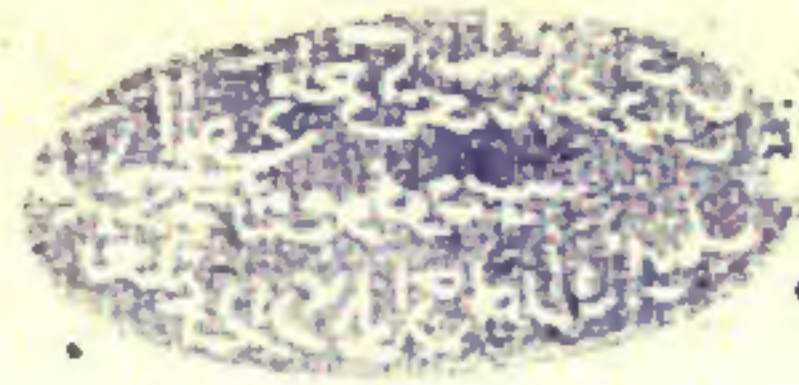


2044









بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين • والصلوة والسلام على محمد الذي اكمل الدين  
وعلى آله وصحبه الذين استوفوا في حب الله • وعلى ان يعاين الذين  
استوفوا • ان الابرار الذين • رضوان الله تعالى عليهم اجمعين •  
**قوله** كذا في المتن • الامتلاء في الرسالة • اذ كتبت على افا • الحق • الرب  
في حاشية على شرح الخليل • من غنية عن البيان • ان الله تعالى • ما ذكرنا •  
اولا • خارج من تحت الامتلاء • كذا • في قوله • قد رتقتم • الراجح •  
لا يقال كيف يكون خارجا منها • واحد • ما • كذا • عبارة • عن الله • في قوله • قد رتقتم

قد رتقتم الخ • نظر بعد لا تقول احد • بالرب • كذا • عبارة • عن الله • مطلقا • بل •  
العبارة • من اللفظ • وهذا • انما • يتحقق • على • تقدير • وجود • في • اللفظ • اللفظ •  
بأنه • منه • وهذا • نظر • عدم • وجود • قول • من • قال • لا • يخفى • انه • على • احتمال • الثاني • وهو •  
كونها • عبارة • عن • الله • المحصور • لا • يكون • الا • بال • الى • المعنى • المذكور • على • تقدير •  
الرباطة • على • اللفظ • بل • انما • يكون • من • جهة • الى • التكلف • في • الجواب • الذي • فيه •  
بعض • الغش • لا • يمكن • ان • يكون • المراد • بالعبارة • المعنى • التي • نرى • فيها • ولم •  
الذين • على • التفسير • بل • التفسير • بل • يقتضيه • الجواب • الذي • على • الوجه •  
بعد • ان • عطف • في • تقدير • لا • غير • من • حيث • قال • اصل • اللفظ • من • ان • كان •  
عبارة • عن • المعنى • المحصور • يجب • ان • العبارة • من • اللفظ • كما • هو • احتمال • الثاني • وهو •  
الرباطة • على • اللفظ • لا • يمكن • الا • بال • الى • المعنى • لا • منها • مأخوذة • يجب • ان • العبارة •  
اللفظ • والمؤود • من • ان • الرباطة • متقدمة • على • اللفظ • ولم • يخطأ • ان • ينسب •  
من • قوله • لا • يكون • الا • بال • الى • المعنى • الذي • هو • قوله • على • تقدير • عدم • اللفظ •  
نفس • الفعل • كما • نزل • عليه • سابق • كذا • في • قوله • **قوله** • على • تقدير • عدم • اللفظ •  
اي • كذا • في • قوله • **قوله** • هذا • احتمال • على • ما • ثبت • في • التقديم • الذي • من •  
ان • الوجه • على • كذا • **قوله** • اذ • في • اللفظ • او • في • اللفظ • او • في • اللفظ • او • في • اللفظ •  
على • تقدير • عدم • اللفظ • من • كون • احد • طرفي • الرباطة • لا • يمكن • ان • يكون •  
والا • لا • يمكن • ان • لا • يكون • كما • قال • بعضهم • ان • الطرف • الاول • لا • يمكن • ان • يكون •  
غير • مكتوبة • والطرف • الثاني • لا • يمكن • ان • يكون • مكتوبة • ايضا • وقيل • كون •  
مكتوبة • غير • مكتوبة • وان • يمكن • عند • كذا • لا • يمكن • ان • يكون • مكتوبة • ومن •  
ان • يقال • المراد • ان • على • تقدير • عدم • اللفظ • لا • يمكن • ان • يكون • مكتوبة • ومن •  
والا • لا • يمكن • ان • يكون • كذا • في • اللفظ • او • في • اللفظ • او • في • اللفظ • او • في • اللفظ •



ادبرها في الكتابه وبعد في هذه **قوله** على تقدير رفعها على اليمينه قال النحوي  
 فيه لما الى ان اسب له عبارة عن اللفاظ كما هو الحال من حيث السببه  
 وجهه انما انه على تقدير الالف الى المعنى المجرده في الفعل المنفصل عنهم مقدم اسب له  
 فعد ان رساله عبارة عن اللفاظ الناحية عن اللفظ لا مثل فيها لتقدير  
 ان الحكم مقدمه على ذلك التقدير انما ينفي الارتفاع الاربعه كما لا يخفى  
 محتمل بل التكرار الباقية فلا يثبت امتدادها عن اللفاظ فانتم ما ذكره  
**قوله** مبالغة في كمال محلة غايته لنفس العلة والعينها كما لا يخفى **قوله** او  
 الى انما سببه التناول عطف على قوله مبالغة لا على قوله اعتد لانه كما  
 قوله كانه من حيث مبالغة على قوله التمر لم يلازمه وان صح المعنى الا انه من المرافقة  
 في نوع العلة فتدبر وهذا اظهر ضعف ما قيل ان رعاية باب المعنى يستدعي  
 عطفه على مبالغة او على قوله التمر لم يلازمه باعتبار الترتيب الثاني قال بعض النحويين  
 في بيان اقتضاها باب المعنى عطفه على مبالغة لان بين الالف واللام  
 لكم وبين الالف الى انما سببه محمول نوع متاخره لان الاول يقتضي  
 ارتقاء معناه وهو مقدمه وانما يقتضي عكس المذكور فيقول الى انما سببه  
 بغير ترتيب معناه وفيه انه لا منافاة بين كون الشيء اسهل الحصول من كونه  
 ذوا اعتد كما لا يخفى **قوله** او استأثر بالافراد الم عطف على قوله فليست  
 هذه الفاعلة وعطف الجملة على المجرور والعكس جائز اذا كان احد ما في قوله  
 الاخر وهو ما يجوز ان يحجب المجرور في قوله اي فاعل الفاعلة ومنه بالافراد  
 هذه الفاعلة او استأثر به الى انما سببه ويجوز ان يحجب الجملة في قوله المجرور  
 اي فاعل الفاعلة لتتم هذه الفاعلة او استأثر به الى انما سببه وعطف  
 على قوله فليست هذه الفاعلة بكون المعنى المستبعد ذلك القول

فانه قال استأثر بالافراد الفاعلة الى تتم هذه الفاعلة الاستأثر بالافراد والافراد  
 استأثر به الى انما يقتضي سببه الفاعلة الثاني بحسب الوجود المتمم  
 كحسب الوجود لا وقت وجوه الافراد فاقابل **قوله** او على الكثرة  
 ان م المجرور ليس له قوة فلهذا اخبره بغير **قوله** وقد فله فعل عنه في كونه  
 اعلم ان قد استأثر به الى انما يقتضي التحقق المدقق مولانا مسعود الشرواني  
 وهو كرايا الى التميز بين الفعل فوجهه الى التام التمر قد يرد الى اول  
 ش رضى الرساله المحاميين بين هذه سبب التحقيق بمس لا  
 حواجه التمر قد يرد **قوله** ما يترتب على الفعل فانهم **قوله** رضى على  
 ان يكون الترتيب معتبرا في الفاعلة وقيل على تقدير ان يكون الترتيب  
 المذكور مالا لادام الفعل على الفعل فاقابل **قوله** يكون قسم من القسم  
 الى ظاهره هو كون الفاعلة على هذا التقدير مقتضى مطلقه من القسم ليس  
 بل من وجهه لانها وان كانت قسم من حيث الترتيب كمن باعتبار انما  
 قد يكون مكان لاجل الاقدام عليه وقد يكون لم يكن لاجل الاقدام عليه كمن  
 القسم قسم منها **قوله** عند من فسر بالاجل الاقدام الفاعل على القسم  
 وجه الترتيب في الفعل لم يرد وجهه وهذا اظهر وجه كون الفاعلة قسم من القسم  
 بغاية مرتبة قبل الاول وان يقول انما هذه الالف الاقدام على الفعل فان  
 الترتيب المذكور ما هو في المعنى الاصطلاحي للفاصلة انتهى فيقوم في دور  
 الفاعلة في الترتيب وان لم يكن فلهذا جعل على التمر او بزيادة المعنى المذكور  
 وهذه اظهر ضعف ما قيل ان هذا انما يتم اذا كانت الفاعلة الماخوذ في  
 لغوية المعنى الاصطلاحي كمنها لبعض المعنى فيكون سبب انما هو مجموع القسمين  
 الفاعلة الاصطلاحية فانهم **قوله** التي هي الالف والعبارة بناء على هو المحاميين

في قوله فلهذا جعل على التمر  
 كمن باعتبار انما قد يكون  
 كمن باعتبار انما قد يكون







التقسيم التقسيم على المراتب حتى يصدق عليها التقسيم على المراتب حتى يصدق عليها  
 الجزء ويصدق على التقسيم من وجه الجزء الذي يكون من جهة واحدة أو اثنين  
 في التقسيم لا بد من فصل في انقسام مع انه يصدق التقسيم عليه كما يمكن وانما المراتب  
 في قوله من الجزء فمطلقا لا يراى التقسيم واحد متعقبة وكذا المراتب في قوله  
 بعد قوله من الجزء فمطلقا اي سواء كان واحدا او اكثر وسر المقترنات  
 التقسيم وغيره ووجه الاستقراض بالكتب منها ظاهر انه يصدق التقسيم مع  
 انه في انقسام كمن يراى من الكتب من الجزء ووجه الجزء ما هو مكتوب في قوله  
 ذلك يجوز مع انه لا يستقضى من التعميم ان يحصى الجزء فانهم والذين الظاهر ان  
 ان المراتب في المراتب الذي يصل ما في التقسيم لتعريفات الانقسام مطلقا  
 انبثاقا الى ان من التعريفات ليس كذلك اولها انما هي من جهة  
 واحدة من تقسيم التسمية الى تعريفات فالحال ان لا يصدق عليها هو مقاصد  
 فانهم على المراتب نسبة اليه كونه الذي كان نصيب الجميع وانما نسبة الى  
 المراتب المقدمة والحكمة فالمراد بالجزء مطلق كونه لا نهما كما يصدق على المسائل  
 يصدق ان على سنة ومساكين كما لا يخفى فان ثبت على ايدى الكتب المذكورة  
 ان يكون مادة التقسيم للتعريفات فتدلالة التقسيم عليه كما يصدق  
 التعريفات لها ولهذا لم يذكر السابح والثالث انه معنى قوله وما ذكرنا  
 في وجه الحصر في الظاهر وجه الحصر الذي ذكرناه كانه على قيد اوله وبالذات  
 وتبين جميعا هو قيد عليه ان يكون في حفظ وجه الحصر عن الاستقراض كما ذكره  
 حفظ التعريفات كما يصدق من الاستقراض لا ذكره ايضا في قوله اوله  
 اما كفاية في حفظ وجه الحصر عن الاستقراض بالكتب في الجزء ووجه الجزء فمطلقا  
 ووجه الجزء بناء على ما هو المراتب على سبب وانما كفاية في حفظ التعريفات

من الاستقراض في الجزء فلهذا في التقسيم التقسيم فمورد التقسيم التقسيم  
 المقسم معتبر في الانقسام فيخرج عن التعريفات كما انه خارج عن المراتب  
 فتدبر انهم ان يقال ان كان حصول الحفظ عن وجه الاستقراض في ظاهره  
 فيخرج لتعريفه على وجه الظاهر فيكون فيكون قيدا ولا وبالذات فمطلقا  
 وجه الحصر عن الاستقراض كونه الجزء وبالكتب من الجزء ووجه الجزء في جميع  
 السابق فمطلقا **قوله** بخلاف الصورة التي تذكر كونهها والتعريفات  
 منها غير مخرطة عن الاستقراض فلهذا عن قيدا ولا وبالذات فمطلقا  
**قوله** ولعل منه وجه احدهما قبل هو ان يقيد لفظ كيج في الوجه الذي ذكر  
 في حصر الكتب والرسائل لا يحصى فصوره بناء على سبب **قوله** ولا  
 على حصر الفائدة في الامور التي هي كجلا هو المراتب فلهذا في قوله المقدمة وقوله  
 وقوله التقسيم وقوله الخاتمة تتصل وانما المراد بهذه الجملة فمطلقا  
 في فائدة كونه لا يخفى ان عدم حصول فائدة فائدة في فائدة فائدة في فائدة  
 هذه من اجل البداهة ككيف يتصور الورد ووجه حقيقته في ان التقسيم  
 فرع من الاحكام فلا بد ان يقال المراد بهذه الجملة فمطلقا تتصل على مقدمة الخاتمة  
 فالحال بعد يقال على ما يتصور الورد ووجه حصر الفائدة في الامور التي هي كجلا  
 على المقدمة بالاول اذا اخذ التقدير الاول منه وانما اذا اخذ التقدير الثاني منه فمطلقا  
 ثم اعادة من ذلك التعريفات بين وجه عدم ورود هذه الجملة بقوله وان عدم  
 بيان كمال فمطلقا فان كانت كمال ان لم يكن في اخذ المقدمة والتقسيم والخاتمة  
 الا انه يمكن ان يكون في المعنى المعتبر في التقسيم فقول هذا المعنى  
 بالامكان في حقيقته ووجهه مع ان معنى لا يرد المراتب لا يمكن  
 ان يكون تحت الجملة وفي غير داخل في المعاني المرتبة الموصولة في كل



من اول الامر لعدم المباحث له خذ لها فبذلك التقدير الثاني فان كانت كذا  
عبارة عن جميع الالفاظ المذكورة حيث لم يخل ذلك في ثلث اليه  
بهذه من اول الامر وهذا ظاهر الفرق بين التقديرين على التقدير الاول  
على انه يمكن ان يقال ان راد بالترتيب هنا الترتيب الاصطلاحي وهو مقصور  
في تلك الجمل فتر **قوله** كذا في التقدير الثاني فانه على هذا التقدير يرد  
على صراحة في الامور المتقدمة هذه جملة ونقل من كتاب ابن ابي عمير  
عبارة عن جميع الالفاظ المذكورة فيها حتى جملة والتسمية على ما قاله  
في هذا الجمل فاعلم ان الجمل لا يحال به بل عليه ولا يخفى على من لا يمان  
ان يخل في الالفاظ التي راد بها هذه الالفاظ بجملة الاولى اقول  
مبني على عدمه ان الاول بجملة الاولى قوله هذه فانه الم وما على ذكرنا  
فلا بد ووجه **قوله** لان ما ذكرناه الى قوله وفي قوله ما لا يخفى  
ولم يكن سهوا فم ان نسخ نريم ترك الاول في وجهين اما الاول  
الاو ان يكون قسم من المقدمة لا منها بناء على ان ما فيه كما مر وذكر في المقدمة  
واما الثاني ان الاول هو قول التسمية بلفظ المعرفة ليكون على اصل  
المعار **قوله** لان ما ذكرناه كما مر ذكرنا في المقدمة في كونه متعلق  
بالفعل عند تعلل الاعانة في السمع فيها كما ظهر لك في هذا الموضع  
**قوله** التسمية بلفظ المعرفة فلما قال تسمية بلفظ المعرفة لم يترك متعلق  
حيث ان من جهة الى لغة لفظ نر. ومن هذا في قرة المخط فلفظ الخبر  
في هذا الحكم بان تلك التسمية غير صحيحة لفظ **قوله** متعلق بما ذكرناه في المقدمة  
اي لفظ التسمية فلما ان ما ذكرناه في المقدمة متعلق بالمباحث الالهية  
تعلق الاعانة في السمع بها كذا في ما ذكرناه في التسمية متعلق بها كذا

لا يلحق بالترتيب بل يخل بمعنى انه ما ذكرناه في التسمية جواز ما ذكرناه في المقدمة على ان  
ما قاله ان حكمه قد ستره بكونه داخل في المقدمة بحيث غاية تعلقها بها  
براسطة ان ما ذكرناه في التسمية امر متوقف عليه المباحث الالهية ويجب  
ان يترك ذلك على وجه الترتيب في المقدمة بناء على ان ما سببنا في التسمية  
لا يتطلب به كان لما رتبنا لما ذكرناه في المقدمة لا براسطة انه جوازها  
ليخل على توهم الى هنا كلامه فان العن المحم بعد فعل كذا وكونه في ذلك قد ستر  
بان ما ذكرناه في التسمية امر متعلق بما ذكرناه في المقدمة غاية التعلق فانهم ستر  
ثم ثبت وجوب التسمية بما يخل عنه ووجه من عليه حيث قال ولا يخفى ان التسمية  
من المتعلقين اليه فوجه من تحت التسمية وفيه انما يستلزم ان المتعلق ليس  
خارج عن تحت التسمية الا ان التسمية المذكورة متعلقة بجميع في المقدمة  
بل متعلق بها في المقدمة ولا بد من منه فوجه من المقدمة ولهذا امر بالانطلاق  
فانهم انتهى الفعل عنه وفيه ان يترك ما ذكرناه في المقدمة فانه على  
ان ما ذكرناه في وجوب التسمية به من خلاف ما قاله التسمية الكلام فله كما لا يخفى **قوله**  
فكان قسم منها كما كان ينبغي ان يكون قسم منها لا قسم اخر من الاسماء  
فوجه تحت تلك التسمية ان لم يترك الا في هذه الحالة ايضا فلما لم يكن  
يستمرها وهذا ما ذكرناه قبل فلما ان كل الكلام سببه وكلام السامع واحد كما لا يخفى  
على المتأمل **قوله** قد افه ان ما ذكرناه في بيان عدم البرود عليه ان ما ذكرناه  
كما برود على بانه عدم الصحة لفظ كذا كتب برود على بانه عدم الصحة بمعنى ما على  
ما ذكرناه من معنى قوله فكان قسمها لا تخصيص الامار بما ذكرناه في بيان عدم  
الصحة لفظ تخصيصها بغيره بل يجوز ان يكون معنى قوله فكان قسمها  
فكان يجب ان يكون قسمها الا انما لفظ لا ينبغي لتفريع جهة من جهة













المقدمة الاولى استراك لفظها فيه لوسلم انه مصطلح مقدمة الكتاب لا يكره  
لكن لا نسلم انه يحتاج الى القدر بالاشتراك لان الاضافة جرت  
الافعال لتدبر **قوله** بين مقدمة الكتاب ومقدمة الكتاب لم يجر من المثال  
مكون بمقدمة حقيقة في مقدمة الكتاب ونحو هذه لان احتمال الاشتراك  
كاف في غرضه وانما وجه الترجيح ظهوره في اشتراك **قوله** بالاضافة  
ويجوز ان يراى بالاضافة المعنى الاصطلاحي والفرق فاحذر ما هو عليه **قوله**  
على احتمالين السابقين قال بعض المحققين مستغن بقوله او الله اعلم  
والطحاوي ان الاول بالاحتمالين السابقين كتحقيق نسبة التحقيق وتحقيق  
العلامة ووجهه ان لفظ العلم به مستغن بالاول عليه لاجل قوله والظاهر  
فالصواب ترك التاخير او تاخير قوله مستغن فذكره كجمل ان يراى بالاحتمالين  
السابقين احتمال ان يكون هذه استراك الى اللفاظ واحتمال ان يكون  
استراك الى المعنى لكن تأخر قوله ان كان المراد منها اللفاظ فانه  
**قوله** اما معرفة المصنفات الاصطلاحية اي البنية فكذلك معرفة ما فهمه وذكره  
قوله فيما بينه وانما معرفة وضع المصنف ما ذكرنا قوله ونسب اللفاظ  
لغيره من المصنفات الى كتابه في وجهه كجمل ما ذكرنا في اللفاظ  
نفس السائل حتى لا يقع الجمل بمعرفة عليها بل الفاعل معرفة للشيء في معرفة  
المصنف اليه وهذا ظاهر ان قبل ان الاضافة في قبل هو تغطية والادوية  
المفعول فيكون معنى قوله معرفة المصنفات المصنفات المصنوعة في الاحاطة  
اليه وانما ياتي ان القول بفتح تصريف معرفة المصنفات ليس قول  
العصام فكيف يرد ان الارض قوله كانت فتأمل **قوله** ولا معرفة  
وضع ما يصحق عليه لا يقتضي ان لا يصح احد من تلك المصنفات

2  
الاولى في معنى لفظها فيه لافعال كجمل ما فهمه في جملته القصة التي  
قام **قوله** على وجه الاحتمال من المعرفة **قوله** فانه يعرف بيان المعرفة **قوله**  
فمن بعض من علم من المصنفات على قوله وانما معرفة **قوله** ان جعل في نصيب الحكم  
**قوله** مطلق اي نعم ان يكون الاحتمال في نصيب **قوله** كيف بيان لوجه  
معرفة كون بيان المعنى فلفظا وتسمية بين اللفظ **قوله** فلفظا لتفصيل  
لتخصيص مع صحة التسمية كما مر انفا **قوله** على وجه الاستغن في تقرير **قوله** ثم عاين  
جانب المعنى يقتضي الوجود وجهه مستغن من الاستدراك **قوله** ان يكون  
المقدمة مبتدأ بغير حذف لم يغير احتمال ان يكون المفعول من خبر المبتدأ المحذوف  
معرفة المعاني في هذه اللفاظ لان المفعول من كانت معلومة بوجه فان  
على وجهه لم يطرقتين كانت كانت لفظا او اللفاظ لينة في المقدمة  
مجرد لا في معرفة ان الحكم انما يكون الجمل على عدم كماله وانما مراد  
من قال ان المفعول لم يقتضي الحكم على المقدمة لانها علمت بوجه وبعضها  
فلم ان لا عذر في بيان الحكم في بعض يجب ان يكون معلوما بوجه  
لا ذكره لا يصح للشغيب غير ما ذكرنا في الاستدراك ان لا يظهر ان جعل  
المقدمة محكوما عليه في هذا المقام لا محكوما به لان المفعول في الحكم في الخبر  
فلم لا يفتقر وفيه ان على نفسه ان يكون المقدمة مبتدأ لا يكون المفعول  
معرفة حتى يتم ما ذكرنا فيهم ان ان يتحقق **قوله** اي المقدمة في المعاني  
الذكر في الاحكام على تقدير ان يتحقق كجمل ما ذكرنا في المعاني كان قوله ان  
او اللفاظ الدالة عليها في تقدير ان يكون عبارة عن اللفاظ **قوله**  
يكون فائدة المعنى المستفادة من العبارات المذكورة في المقدمة  
**قوله** لانه مجاز في صريح بعضها في خبره ان يكون حكمه بالجزئية











في اثبات القسم حيث قال الثاني فالرخصة ما كمل أو استحقق من المهران قوله  
 على ما يستفاد من لفظ بقوله وصنف شخصاً فعلم **قوله** لموقف مع  
 قسم العلم انه انما بناء على ان المالك لم يملك المهران في وقت  
 ان الرخصة والمهران مع العلم كلاهما شخصان ومعرفة هذا لا يترتب  
 على ما ذكره في المقدمة الا ان المالك لا يترتب فحاشا موقوف عليه وكذا  
 القول فيجب **قوله** ولا يمكن لغيرهما من قيام الرخصة قبل ان  
 ياتي بركبة واحدة لانه خلية القسمين اثباتين والاولى القسم  
 من قسمين بل القسم الثالث فذكره في المقدمة بعد معرفة ما بين  
 بين الثالث في الجملة لا يخفى **قوله** بشرط ان لا يشاء في ذلك اه كان  
 الا ان كان في بعض اوقات الرخصة التمام والمهران مع العلم فله حصة فيه قوله  
 او ما عاين منه بهذا لا يخفى **قوله** كوضع المهران المهر الذي هو المهر  
 الناطق الذي لا يخطو لينة او باب وبه كالمهران المتك  
 اذ هو اتم منه كالمهران المهر الذي هو **قوله** ترجع فخرج من كين ان  
 يقال لما شارك الاول الثاني في شخص المهر الذي هو المقصود  
 بالذات وذكروا خلاف الثالث اذ من ركة مع في الاصل العام  
 الذي هو المقصود بالبيع انتهى وفيجب اما اولاً فلا في المشاكلة بين الاول  
 وان في الثاني لا يجب المشاركة بينهما المقصود بالذات وان  
 اراد ان من البيع شخص واحد المقصود ولا يشاء في امر  
 من ركة في الآخر برادان المداينة صوابه الا والعلم  
 وان المقصود فاعتباراً في احدى المهرتين ووجه الاخرى في كمالها  
 فلان الشاكلة في كل الجاهات مستوية

عنه ترجع مع غيره في صوره بهما دون فخر وقية ما هو معتبر بها  
 المقصود بالذات المقصود بالبيع على السواء فاما ان امتنع ان  
 الرخصة لا يجوز ان يرد الشخص ما عاين من المهران الحقيق في كماله المهران  
 فينبغي الدليل على انه عاين **قوله** على ان لا يمتنع المذكور في  
 ضمن الدليل الحاصل في كل المكان على الامكان العام لا المذكور في ضمن  
 الدعوى كالمهران بقدره فبشرطه اجبت مال فله كوزان يكون  
 وانه لا يخطو الكلي فافهم وهذا ظهر ضعف قول مال الظاهر ان سنده  
 في المنع وكذا الامتناع مني على ان اسنده لا قدس من هو على ذلك  
 الامتناع مني على العموم والخصوص فذكر **قوله** وكيف لا قدس من  
 اه قال بعض المشركين السند انما يرد المنع المذكور لو عاين قدس من هو  
 الا ان ما في المهران كمالاً او شخصاً اي جرتا حقيقة ليس كمال  
 اذ لا كمال في المهران مني في القول بانه اعترض بانه لا يخطو الدليل  
 على الدعوى وبما في وجهه ومن جاز وجهه بتفاديه فكل شخص في كل  
 في مطلع الاستدلال على المهران الحقيقي في تاييده المذكور في المنع  
 انما يحصل لو عاين قدس من هو فبشرطه اذ من ما في المهران ليس كمال  
 فله لا يجب لان ما عاين كونه في شخص غير طر في المهران المهر  
 وما عاين هو كونه في المهران المهر فله لا يخطو الكلي على ما عاين وهذا ظهر ان  
 اعترض عليه في غفل عن ان سنده في المنع الامتناع مني على ان سنده  
 قدس من هو على ذلك الامتناع مني على العموم والخصوص فذكر **قوله**  
 في الجواب الا ان يقال مني المنع غفل عما قدماه وقوله في الجواب  
 ان ان يقال مني المنع ليس على العموم والمقصود من سنده





كلامه قبل مني على من المنع على العدم والخصوص من المنع على كونه ان كان  
 عليه ما فيه لا غير انما هو الوجود النسبي لان المنع على كونه على المنع  
 المذكور ان المنع من المنع لا يمنع في رواد كونه على انه لا يمنع من المنع  
 منه فلا يرد ما ذكرنا كمن يرد ان المنع المذكور يعود على كونه لا  
 يرد من المنع من كونه انما هو ان المنع من كونه لا يمنع من كونه على  
 من لا يمنع من المنع على ذلك المنع وانما هو المنع من المنع على كونه  
 انما هو ان المنع من المنع لا يمنع من كونه وجب به في كونه وهو ان  
 المذكور لا يمنع من كونه بناء على ان كونه قد شئ به في تعريفه انما  
 بالاضطرار لا بالضرورة لا يكون له في كونه جميع خواصه فيها رادة  
 وفي مقام الرضخ لا بد ان يخطو جميع موصوفاته المتكاملة  
 كما في الرضخ الخاص للموضوع الخاص وانما اجمال كونه الرضخ العام  
 للموضوع الخاص بما لا يخص لا يمكن ان يلاحظ ما هو المعبر في العلم  
 فلهذا حكمه في كونه هو انما هو كونه على كونه **قوله** ووجوب  
 كونه في كونه كونه المسعود والشرا في **قوله** غير من كونه كونه  
 بظاهره معين احد من ان كونه في كونه كونه كونه كونه  
 بغيره غير معين الى البين ليس كونه كونه كونه كونه كونه  
 نظرا في كونه الى البين مع انه غير معين منه كونه كونه كونه  
 فلا يمنع وما بينهما غير معين لا يظن البديهة ولا يظن  
 استلزامها عليها ولا يبين في كونه **قوله** لعدم دخول وضع  
 الكون من كونه كونه انما هو كونه الرضخ كونه كونه كونه  
 وانما هو كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه



لان كون الرضخ كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
 اي الرضخ مطلق **قوله** فالمنع من كونه كونه كونه كونه كونه  
 على كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
 ان كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
 فانهم على ان لا يتفاد من وضع المتكافآت انما يرد من حيث  
 البنية التي ليست بلفظ جازمة وهو وجوب كونه الى التكليف  
 كما ان كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
 لا يجب كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
 جازمة من اللفظ فلا يرد ما ذكره **قوله** وان لا يتفاد من كونه كونه  
 جازمة كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
 نعم لوضع في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
 الرضخ كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
 في الرضخ العام للموضوع الخاص كونه كونه كونه كونه كونه  
 لا يمنع من كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
 كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
 ولا يمنع من كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
 موصوفة كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
 الشرا في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
 كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
 معينة كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
 لا جازمة كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه



ذلك القيد على انه برغم ثبوت الوضع الحقيقي له وفروجه وضع النقط المتكسر  
من القسم لان وضعه لا يكون الا في نفسه واقالا لعل ما استغناه كتب  
**قوله** هو ذاته عليه حيث يجب رجاءه ان الوضع الشيء المقترن  
بالا حقه نسبة الى الشخصيات بخلاف ان وضعها يكون الشخصيات  
على التمسك ظاهر وان لم يظهر من حيث نفسه فاما ما ذكره من مشاركا في  
الوضع فكونه ذاته اعلم بالشكل فليكن **قوله** سواء كان في الشخص  
او في المادة المادية في الشخص لا معنى له التردية كما في قوله  
فاما ما ذكره من ان الوضع كماله عليه بيان مادة الاخرين الذي  
مبناه كون المادة لا يوجد في الجوهر بل في كماله كماله في كماله  
بشيء يتوحد به الجوهر ولا يصير بحيث يمنع العقل عن فرض الحركة  
في الشيء بين المتعين محرم وضد من وضعه وقول الشارح بعد هذا  
ولا المتعين لم يمنع العقل عن فرض الحركة بين كثيرين لا يقتضي ثبوت  
الشيء بل ثبتت عكس انفسه فتمت رتبته بوجه تفرقه كون المعنى  
الاول ما دأبنا في ادخل الجوهر فيه على الاقوال من الذي يظن في الخارج  
وليس كذلك **قوله** ولا المتعين لم يمنع العقل الا انه حتى  
بما يتحقق الاصل من المتعين وجوده في الشخص ان الله لا يتصور عتبار  
الوضع في النفس الا بالسنن اعلم انهم قد اوردوا في اعتبار في التفسير  
الشدة ما لم يعتبر في الاول فيكون الشخص على تقدير التوهم في الشخص  
ما به ليس الشخص وضع في الشخص بل في الشخص في الشخص في الشخص  
فانظر ظاهره واما على وضع في الشخص فيكون ان وضع الشخص في  
الشخص مع كونه ما هو في تعريف الشخص يستلزم الدوران في

وضع كماله في تعريف الشخص على المعنى اللغوي فافهم **قوله** وكما يخص كل واحد  
بقيد الى ان كان كل واحد موجودا حتى لا يجب في الخارج مادة الاخرين  
فلم يختر في مادة الشيء الذي لا يمنع اخرا من معان كونه مادة له بل في قوله  
على الحقيقة البعض من الجوهر الذي وضعه في ذاته وكما في خصائصه يمكن ان يكون  
مختصة ببعض الشيء في الجوهر بل في ذاته في وجه عدم كونه موجودا  
فانما هو في ذلك ما قاله **قوله** ان وضعه كما في الشخص هو انما هو  
وهو ان كان الشخص المعين في جوهر الشخص مع بعضه في الجوهر فكونه  
قوله العينة وضعه كما في ظاهره وان كان معنى البصر في كونه اياها غير ظاهر  
ان يقابل الا ان وضعه كما في جوهره من المواد لا يمنع في كماله في كماله  
قوله ونظروا في ذلك وضعه كما في نفسه لان في نفسه في تعريف المادة  
يختلف عن الجوهر في الشيء لان كون الشيء هو وضعه في كماله في كماله  
المتعين وقد يكون من حيث عدم المتعين **قوله** كما او شئت  
روا في نفس في الايمان في هذا القسم من وضع الوضع العام في وضع  
العام او الوضع في نفس المتعين كما في الايمان في جوهره في الجوهر  
كن في ان يكون وضعه في الايمان من الجوهر في جوهره في جوهره  
فهو كون البسط كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
من وضعه في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
بعض المتعين في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
على المرفوع او وضعه واما في جهة النقط في كماله في كماله في كماله  
يختلف كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
عليه فليكن من كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله



**قوله** ان الرضعة المعتبرة في دفع كسبي ان تزعم انه يجب ان يكون  
 الرضعة كسبياً من قبل الماهية الى اعتبار حيشة التبعين **قوله** وهو  
 بين المودة والكره لا دخل فيها كل في اذ ان ذكره كسفا لا ادعاء **قوله**  
 بان يقال الشخص وحده بزيادة وان يرفع منه التبعيد او كرهه كمن لم يرفع  
 العلم المستر كونه في النفقة الى اعتبار اقران يقال ان  
 يرفع بالوضع الواحد شخص وحده فالاولى ان يعتبر فيه بالادوية لما  
 استلزامه وانما يحصل حسن القابلة بينه وبين النفس فسيب  
 بوجهه والباقي قوله في بيان حشمة اعتبار ارقام على حقيقة نفسية  
**قوله** اما الرضعة لشخص ما كان منوم هذا القسم ان يكون  
 الرضعة لشخص بمصلحة او كسبي او بغيره من عدم متباعدة عما يقابل  
 ويشموله وادعاء بزيادة فيه وحده وبقى الرضعة على عدم علم منه حكم  
 ايجازي وهو ان الرضعة لشخص وحده من يكون بمصلحة كسبي او بغيره  
 بمصلحة او كسبي فبذلك يقول ان الرضعة **قوله** باعتبار عينية اي قبل زان  
 الرضعة كما ان الماد في الترجمة لا في حاشية زمان الرضعة كما يدل عليه  
 قوله ههنا بان خط خفيفه وحشمة وفيما يليه بنى بقصد في الترجمة  
 الى عينية وهذا قال الفرق بين هذا الترجمة وبين الترجمة التي هي  
 الشرح فانه **قوله** كمن يشك في وضعه ان يكون بناء على حشمة  
 اليه فان الرضعة فيه اعتبار ارقام كسبي لا ان اداس مع قوله  
 وسماه بهم كسبياً اما لا يخطر بباله الا ان كان كسبياً كمن ان الرضعة  
 فيه باعتبار ارقام من الرضعة فيه باعتبار عينية كسبياً فاذن اعتبار  
 ان يكون حقيقة او كسبياً كما ان هو فيقال **قوله** الا على القول في

بان الرضعة لا تعلقها بكونه تعلقاً في الاشكال ان يرفع تلك العلم  
 لانه انما كانت في كون المصلحة بارقام وحشمة عدم كون الرضعة  
 على المصلحة عين المبره وهذا غير متصور من ان يكون الرضعة واضع العلم  
 هو ان يرفع في الاشكال المذكور **قوله** وفي بعض الامام المذكورة  
 الظاهر ان في المصلحة صفة للمضاف باعتبار العنايف اليه في  
 قوله وكمن فهم منها المعنى على كونه كسبياً والمال كونه ان يكون  
 من الامام **قوله** غير مستر كونه كسبياً في فهم معناه الى قوله كاسم او  
 وكمن ان يكون صفة للمضاف اليه على معنى وفي بعض من هذا العلم  
 المذكورة في الارض المذكور فبذلك **قوله** من قوله لا يدل ان العلم  
 محيطات من كسبيات الشخصات فبذلك لا يرفع حشمة في كسبيات  
 باعتبار حشمة يكون الرضعة خاضعة كالموضوع له فالقول بعدم الرضعة كسبي  
 الى دليل مع انه لا دليل على ان يكون كسبياً ان ثبت الرضعة العام  
 للرضعة كسبياً من غير اعتبار حشمة من طرف العباد لانه لو لم  
 لم يحصل لهم حشمة وعلم ما زادوا وضع له هذا مثلاً **قوله** او المعنى ان يكون  
 اذا كان كسبياً فبذلك الرضعة كسبياً بل بالنسبة اليه القسم الثاني  
 في هذا انه كسبي كونه من غير حشمة ما ذكره بعد على ما ذكره فيما بعد  
 من معنى قوله اعتبار ارقام مع انه لم يسم بعد ان معنى قوله اعتبار  
 ارقام ما زادوا لم يتعارف ما ذكره ههنا بين الحشمة كسبياً  
 كلامه لا يخرج عن **قوله** بان يقصد في الرضعة اي في الرضعة **قوله**  
 لا الى حشمة مع حشمة وتأتي ان المصلحة فبذلك يقصد الى حشمة وكسبي  
 الى ان يرفع حشمة فيقال لا دلالة له في هذا القسم من حشمة بل في الثاني لم يرفع



الاشكال من منع الالام المذكورة قوله فانه لم يقصد في وضع النقط ان لا  
في ان وضع النقط بحسب الوضع اي بحسب القسم من الوضع بل بحسب  
بل الى كل شخص وانما في ان المصلحة فاقصد فيه الى الالام فقط **قوله** فانه  
كل شخص اي بل وضع النقط لغيره كسنة **قوله** وتقبل اي لا يوجب الوضع  
في المصلحة من الوضع لغيره بل بالذات وفي الاخر الوضع له كسنة  
نعم في ذلك لا بد ان يكون كذلك من غير ما يوجب كسنة لغيره كانه  
كون مجموع الاجزاء موزوعا له كسنة كون كل واحد منها موزوعا له في قسم  
الناس من الوضع ليس كذلك فانه يكون هذا المصلحة بل **قوله** بعينه  
قوله لم يوزع له لا الوضع حتى يلزم على المشتراة اعتبار المتقايين في قسم  
واحد فانه **قوله** فانه معنى في قسمين بالبرهان في الشئ لان كونه  
معنى قوله باعتبار اقسام ما ذكره سببي لا يرضى به المتقايين في قسمين  
كلامه فانظر في النقط فاذا اظهر الحق في تتبع **قوله** وكل شخص بل  
لشخص بعينه لان الشخص بعينه بعض من فعل عنه كل شخص بعينه فهو  
كالكل المسمى الا ان شيئا تفادى في القصد فليست هي التي هي  
ليس شئ واحد وانما يكون الشخص بعينه بعينه من المصلحة وقوله ان كل  
فيه كل افرادي والقصد فيه الى المصلحة فانه كافي في الكل المسمى في القسم  
اذا وجه دفعه بعد لانه ان شيئا تفادى في القصد وحسب ان القصد  
في الاول الى الامور المتقدمة به حيثما ركض اذا ادعى المصلحة اليها  
حيثما ركض اجزاء ثم فزع على كون الماد بكل شخص الامور المتقدمة به  
بكل على الافراد في عدم ما كان سببي كل شخص بعينه وانما  
الشخص بعينه بعينه من لان سببا كون الماد بكل شخص بعينه في الوضع

مقصود من سببها كما يعلق عنه قوله ان سببي كل شخص كونه اذا كان  
منه الا ان المتقدم له في غير عدم كانه ذلك القدر لان كون الشخص  
بعينه بعينه منها اظهر من ان سببي بعينه اظهر ان قبل في بيان القصد في كل  
شخص الى الاجزاء المتقدمة به ان القصد في كل شخص الى الاجزاء المتقدمة به الا  
ان من القصد في شيئا فان القصد في كل شخص الى الاجزاء المتقدمة به  
التفريق في الكل المسمى في القصد الى الاجزاء من حيث الاجتماع في كل  
تتفرع قوله في التبع في معنى اذا عرفت ان القصد في كل شخص الى الاجزاء من  
التفريق بخلاف الكل المسمى في حيث انه يتبع اياها فان الاجتماع بيني على عدم الفرق  
بين الكل المسمى في كل شخص في القصد ان يكون في كل منها الى الاجزاء من حيث  
الاجتماع كونه في كل شخص في القصد في كل شخص في كل شخص في كل  
الموضع على اي سبب مع كل الموضع **قوله** وبما حققنا في تحقيقنا  
لا يفرق من التحسين في التقديم للاهتمام والتسويق في جميع الدلائل كما لا يخفى وانما ذلك  
من القدر بل في بيان ان يقال ان الماد دفعه بوضع شخص في  
بل هو حق في ذلك كما يعلق عنه البيان في **قوله** ان وضع بعض الالام  
في كل شخص كونه في الماد لا يخط ما ذكره سببي على كون الوضع فيه في خطة امر  
كل واحد عرفت ما يرد عليه فانه كونه في كل شخص في كل شخص في كل شخص  
الاختلاف في كل سبب في الاخطه ذلك الشخص في الماد فانه فاعه في خطه  
فكل نظر في سبب الماد قبل رتبة مثل لا يمكن الا في خطه الماد بعينه  
كلية بحسب اجزاءها فكان الموضع في كل شخص في كل شخص في كل شخص  
الصفات وان كانت تلك الصفات منحصرة في الماد في كل شخص في كل شخص  
ظاهر في بيان التساو **قوله** بل يكون في القصد في كل شخص في كل شخص







وقوله سره كانت اه يمكن ان يكون معناه سره كانت حقيقتا ضرورت  
مفهوم اوله كل كتاب ضروري او مقتضى فلا بد ان يكون حقيقة قدس سره  
وضع بعض النماذج ولا وضع تحتها كما حصل على الظاهر **قوله**  
الا ان يجب قبله بعينه صفة كاشفة فيكون معنى قوله الشخص بعينه  
كاسم بن الضميرين الجمع فيكون معنى قوله قد وضع له بوضع  
خونا كان او كانت فيجب ان يوضع مثل صفة الغائب قبله  
كشفا فيكون المراد بالمشخص الامر المقتضى كاشفا او حقيقة فتمضي على  
كون مشا التذلل قوله المشخصا وقد عرفت سابقه **قوله** وان الوضع  
الكلبي احسن منه ووه قوله ويرفع الشخص ان مشا الاول في الاول  
ان بعينه على الجواب المذكور ويجوز جدا باعتداله كما يرفع للقول  
برفع الثاني كما لا يخفى الا ان بيت الافراده داخل في القاسية  
لكنه لا يخفى **قوله** لا يمتنع معي يكون من قبيل الوضع العام لوضع  
له العام **قوله** كوضع اشغافات فان وجهه من باب شبهة مرفوعة لمن قام  
الغريب وهو على كاشفة بخلاف ما هو عليه من تمام المعنى  
لان موضوعا بوضع نوعها وهو ان الراضع حين وضعه وضع المفضل  
مشا لفظ مفرد من تمام المصدر وقال ان كان على حقيقة فاعل من وضعه لا يتعد  
به كان ضارب مرفوعة من تمام الضرب وقال لمن قام الفعل  
غير ذلك وهو ان كانا كالتين كمن كانا مرفوعة من الرضعة باقرام منها  
كما ثبت فيكون من الرضعة العام لوضع له الخاص بعد العلم ان حجب  
الوضع من هذا القسم وضع ضارب وقابل وغيرهما فيمكن  
ان يقال ان ما قل ان وضع تحتها قبل في الرضعة العام

قوله

لوضع العام لم يرد ان وضعه او ما داخل فيه حتى يرد كلام القوم السنية على ان  
ان وضع نوعه داخل فيه قابل **قوله** لا يمتنع معي يكون من قبيل الوضع العام  
الوضع لا العام بل حقيقة او صادق عليه لان الرضعة له على حقيقة الآخر  
غير موجود على قوله فيجب خلافه لافضوره ويمكن الجواب وجهين  
فأفهم **قوله** بقية ان المعنى في كل من كان كاشفة يرد  
ما ذكره المعنى في شرح المختصر كما يرد ما ذكره الشرح في كل من كان  
ان يكون مراد ما ذكره قدس سره ما ذكره قدس سره في عايشة  
الشرح في كل من يكون المراد ما ذكره قدس سره بطلان الشرح في  
من عايشة على شرح المطالع بقوله وقال الوضع العام للوضع العام  
ان بوضع الا لا يمكن على العارف بكل سالب الحكم ان لا يغير  
مقتضى **قوله** بذكر ان الامة جليل ومنها من قبل  
الوضع العام للوضع له الخاص كما في شرح المختصر من الجواب حيث  
قال ان كنت تريد حقيقة الحال في ذلك يعني في الوقت فاعلم اول  
مقدمة وهي ان اللفظ قد وضع وضع عام لا مرفوعة كسائر  
المتعارفات والمهمات فان الوضع لا قال صيغة فاعل من كل صدر  
لمن قام به لولا وصيغة مفعول لمن دفع عليه علم حال ضارب ومفرد  
من نوعه لخصوصها **قوله** لولا بقرام انه لم ينفذ ولم ينفذ  
المعنى المرفوعة مع ان ليس في شك انه في هذا الموضع قابل في التناول  
انما يرد على كاشفة بعين الضارب حيث فرق بين اللفظ الشيء وبين  
وجه الشيء وانما على كاشفة البعض الآخر حيث لم ينفذ بين اللفظين  
فلا يرد ان يكون المعنى من حيث ان قوله **قوله** بين

قوله



















الى اكثر من واحد بناء على ما خرج من وجهه ذكر قوله بحيث لا يفاد ولا يفاد في ما في المتن  
 المشترك من هذا حتى يرد بالضرورة ووجهه ويحتاج الى اقل من اقل **قوله** فيكون  
 ثابتا في كل موضع من المتن وهو **قوله** في النقطه الاولى بناء  
 على اختاره من كونهم من غير التمام في سبيل البوابين ويمكن ان يقال  
 اختاره ما اختاره من جهة التمام وليس فيه ما في **قوله** في النقطه الاولى  
 بناء على ان في غير الواحد المستفاد من اثبات ان في الواحد كغيره بطريق  
**قوله** اقول من هذا الجواب كون كغيره حقيقة كما هو ظاهر في قوله غير  
 الواحد ويمكن ان يقال ايضا بوجه على الاضافي على سبيل **قوله** الافادة  
 بطريق الوضع اي نفي الافادة وهو ظاهر **قوله** كما يدل على ان المراد  
 من نفي ان في غير الواحد كغيره نفي افادة بطريق الوضع فوجه انه لا يدل  
 على نفي افادة القدر بخلاف ان نفي افاده بناء على ما ذكره من المراد نفي حقيقة افادة  
 القدر المستبرك بطريق الوضع ولا يلزم منه نفي افاده بطريق التخرج حتى  
 يتجه انه لا يدل عليه وان لم يستلزم انه ثبت دليل عليه كونه لا يظهر منع  
 الواضع عن ذلك في انشاء الوضع اذ ليس في هذا اطلاق ولا دلالة  
 من جهة التخرج وان كان التخرج من جهة ان كان في كل موضع  
 في كل موضع والنعني ولو سلم ان المراد نفي افادتها مطلقا لا الافادة  
 بطريق الوضع فيكون ذلك لا يزيل التخرج بانه لا يستلزم كون  
 المراد نفي الافادة مطلقا فوجه در آخر هذا الكلام وفيه ان ذكرتم ان نفي  
 تقدم التبع ولو وجهه بان ادعاء ان المراد نفي الافادة بطريق الوضع في  
 منع كون المراد نفي الافادة مطلقا فيفضل ايضا في ان يقال  
 المنع في مقام منع شيء لا في مقام منع شيء وبيان في ادواته ان

ان كونه من غير بطريق آخر من اول ان في كلام المتكلمين ساذ لا يسكن  
 اقول ان التام من جهة نفي كل قوله في رسم في قوة التعليل والنعني ان لا  
 نفي الافادة بطريق الوضع لا مطلقا اذ لم سلم ان المراد نفي مطلقا  
 بالكلية بناء على النص وهو ما ذكره الشارح كان له وجه **قوله** فيكون  
 ذلك نفي وهو يقتضي الاعادة لعل الى طلب الحكم فذا وجه الاول  
 وانما كون النعم افادة لا افادة في هذا الوجه كما يدل عليه قوله فلا يكون  
 بغيره في كونه بالغا وبهذا يظهر ضعف قول من قال ان النعم من وجهين  
 احدهما رعاية حال الطرفين اعني المتكلم والى طلب رعايتهما ان النعم على اختيار  
 ما يسر وانما يسر على ما ذكره الشارح في كونه وانما يسر من جهة كونه  
 ثم اعترض ذلك القائل بان قال لا يخفى ان جعل النعم من النعم دون التفرع والافادة  
 يجب بالسط الى النعم مع قطع النظر عن قول المتكلمين في قوله في قوله ووجه  
 بقوله فيما قبل في قوله ان دلالة النقطه على القدر المستبرك في هذا الكلام  
 في وجهه وجهين في الوجهة الاولى التي ذكرناها من قبل **قوله** بل يكون افادة  
 اقول الافادة في هذا تحقيق بدون النعم على سبيل فورا جعل في الجزاء او لا يكون  
 في كونه اما على ان يكون في كونه الافادة وانما على الاول فيكون له الاول  
 لا يقال في قوله لا يفي الى النعم الراسية فيكون في كونه الى النعم الاول  
 لانما نفي استلزام الحاد والى ان في انما كونه ليس ثبت **قوله** في وجه  
 العلم الى العلم التخصيص على ما فعل وانما في التفرع بين قوله في قوله في وجه  
 شبه الحكم القضية المذكورة في وجه **قوله** بوضع النقطه الى سبيل  
 لقوله بان هذا النقطه موضع لكل واحد من فانهم **قوله** بخلاف العلم بان  
 انما موضع في فان في هذه العلم كسبيل لم يوضع في وجه



ليس **قوله** حتى اذا استعمل اللفظ الموضع مجزئاً الوضع كما لا ينبغي كما هو متفق  
 المحذور فذكر **قوله** بل جزء اي قضية ان هذا اللفظ مخصص لكل واحد من الشخصيات  
**قوله** فان لم يكن ليس متعلقاً بالكل **قوله** يجب هذا العلم كما ان  
 من حيث كونه مخصصاً بصفة التخصيص فانهم قد اوردوا بوضع منه العلم كما ان  
 من اللفظ متعلق **قوله** فانما يتعلق الى قوله هذا الواحد من حيث كونه مخصصاً  
 لذلك اللفظ فانما يتبع عن علم الحادث بالوضع المتعلق الى قوله  
 ولما يتبع له فالمتعلق لانه هذه القضية كما لا يخفى فانما يتبع له المتعلق بالادعاء  
 فتتبع بالاعتبار بمراد ان المحذور في مثل التعرُّيع سببية المحذور في المثال  
 ومن التعرُّيع سببية والجواب بان المراد بالصور المحذور في مثل التعرُّيع  
 المحذور ابتداءً وذلك سبب العلم بالوضع لذلك الواحد كقوله المحذور  
 المحذور من التعرُّيع هو التلغات ثانياً الحاصل من العلم بالوضع كقوله  
 الواحد كقوله صرنا **قوله** لتلك ببيان الوجه كقوله كذا ان قوله  
 من انه بيان لانه قوله **قوله** سببية ما استمر قوله لا منافاة  
 بين مدلول ذلك العبارة وبين ما جعلنا به لوضع المفردات متعلقات  
 افادة سببية او افادة المعنى المركبة فانه في الاول لفظ واحد  
 الثاني لانه يراد به ما يستلزم من تلك العبارة الافادة في ضمن افادة  
 المعنى المركبة فيكون كالحاصل في اللفظ الموضع بهذا الوضع  
 في ضمن افادة المعنى المركبة واحد كقوله فظاً لا اكثر منه على ما سبق  
 ويجوز ان ليس يجب في كل كيف بقوله الذوات في بن مدلول  
 تلك العبارة وبين ما استلزم منهم قتال **قوله** استلزامه البداهة  
 لانه قد يتوقف العلم بالعلم الذي يتفرع عليه افادة على العلم بالوضع

من العلم بمتوقف على العلم بالعلم الذي يتفرع الدور وانه المقصور هو المناسب لموقعهم  
 ليس لانه انما يتبع ما فهم ومن متفرع كذا وكذا لانه لو كان وضع  
 المفردات لكانت لها السببية كما كان فهم معاً بمراد قوله على ما سبق  
 لانه لو كان الوضع سببية بين اللفظ والمعنى يتوقف العلم بوضع المفردات  
 على فهم معاً بمراد ذلك العلم في الموضعين بالعلم فخل عن تلك المسألة ثم قال  
 ذلك المتفرع يمكن تصويره بوجه آخر بان يقال لو كان وضع المفردات  
 لكانت سببية كما كانت افادة السببية بمراد قوله هو ظاهر ان وضع المفردات  
 متوقف على افادة سببية لانه ان الوضع هو الثابتين يجب لغير  
 متعلقا عنه الغير ولا يخفى على المتعلق انما على هذا التصور يكون المقود معناه لا سببية  
 وجه القول ان وضع المفردات ليس لانه سببية لا استلزامه الدور بل  
 لانه لا يجوز في ان اللفظ الموضع اي سببية يكون سبباً لا لتلغات  
 النفس في الظاهر كونه سبباً متعلقاً له ليس كذلك بل كيف المتعلق  
 سببية انما في هذا القيل بالعبارة متعلق ولا يتصل منه اليه الا بسبب الترتيب  
 فانه الامران لللفظ وضع السببية في غير سبق علم ببيان فذكر  
 ابتداءً كما لا يخفى كيف هو متعلق بالعلم سبباً الى المعنى  
 يكون سبباً لغيره ابتداءً في غير سبق علم به في الحال ان حضار اللفظ للمعنى  
 بعد افادة العلم بالوضع مستلزم سبق العلم بالعلم كيف وعلم الوضع لا يجوز  
 الا بغير طرفة وبهذا الظاهر ان قوله العلم بالعلم الذي يتفرع من مناف وانه  
 اول في تفسير بعض الحكماء اي مستلزم للعلم السابق على العلم  
 بالعلم فذكر في بعض النسخ في بيان فانه في هذا التفسير لكان ظاهر  
 قول الشارع كيف واضرار الامور كما يكون مدلوله كما لا يخفى بقوله اي



اى سترى العلم بوجوهه انه لا معنى لهذا الكلام بعد قوله لا بد ان العلم لا يوضع  
 مقتضاه سبوقه العلم بمعنى كيف يحل بالعلم على العلم في قوله العلم  
 بالمعنى على العلم لا يثبت له اى معنى بل هو ايهام خلاف مراده بل لا يثبت  
 به كونه مقتضى السوف ويمكن ان يقال قوله كيف يرتبط بقوله يكون سببا  
 في يكون المعنى في كيف لا يكون سببا لان مقتضى النفس الى المعنى في هذا  
 اللفظ للمعنى بعد ان العلم بالوضع سترى العلم بالمعنى لا معنى في قوله  
 في رخصه مع جعل العلم لا يفرقة في رخصه وفيه في رخصه في رخصه في رخصه  
 النفس في لانه كما يحكى في الالف وكفى في رخصه من الالف الاضافه  
 والافاقية كما حقق في حق التفات في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 العلم بالوضع في ان معنى هذا الكلام في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 النفس في اللفظ الى المعنى في ان رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 هذا اللفظ موضع كل واحد من هذه الخصات فتقدم في رخصه في رخصه في رخصه  
 في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 احسن اللفظ للمعنى في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 اريد به العلم الذي يثبت حكم القضية المذكورة في علم ان هذا  
 المعنى لا يوضع في اللفظ في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 اللفظ للمعنى في ان واحد في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 لا يقال مراده بالتردد في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 كلامه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 بحيث ان اللفظ الموضع بهذا القسم في اللفظ في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 المعنى انما لا يثبت في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه

٢٥  
 اى على الاطلاق نعم لعل عليهم ان المخرجات ما لم يكن مقتضى لافاده مستند  
 المخرجات في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 الا انه يمكن ان يقال ان رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 الا فانه صفة التكميل في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 ياد به رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 الكفاية لان رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 اما وادى رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 لافاده في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 التركيبية في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 المذموم في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 بعد حصول العلم بالمراد في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 على هذا التقدير مع قطع النظر عما ذكره عليهم لافاده في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 وبين ان في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 فلهذا في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 لكن لا ينافي في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 كذا في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 وهو لافاده في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 الى رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 يجعل ان يكون مرصدا وان يكون مستند في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه  
 والحال في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه في رخصه





Süleymaniye U. Kütüphanesi

512

6723



واثبات ما اودعناهم في انشاء لم يكن ان يتبين بالغ كمن تعلق  
 بنسخه واول ما لا يخفى بالغ اي امار المبالغة كما هو مفضل في الفا  
 فافهم واول الاحتمالين فافهم لا يخفى ان ما يرمع عن التقدير  
 الاول كساحته من العبارة بما روي في قوله ما اودعناهم بالغ فافهم  
 اخطا فيما نسب الى ذي الكمال اي على  
 وجه نسب فانهم والاول ما ذكر  
 اي الاحتمال الثاني ما ذكر  
 ما قيل في لم يرد فيه  
 رد لمن قال انه اودع  
 رفع صوت الخ  
 ولم يثبت لم  
 بنسخه  
 في انه لا يمار  
 به القدر  
 الشك

